

سلسلة أوراق السياسات

في

التخطيط والتنمية المستدامة

14

تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر
تحليل وتقييم ايجابياته وتحدياته ومخاطره

أ. ظريف توفيق جيد

باحث ومحلل اقتصادي
مؤسسة راعي مصر للتنمية

أ.د. / محرم صالح الداد

الأستاذ بمركز الأساليب التخطيطية
معهد التخطيط القومي



جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

رئيس المعهد
أ.د. علاء زهران

رقم الإيداع: 9907/2022
ISBN: 978-977-6641-90-7

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة رقم (14)

تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر
تحليل وتقييم إيجابياته وتحدياته
ومخاطره
تأليف أ.د. / محرم صالح الحداد
أ/ ظريف توفيق جيد

الآراء الواردة في هذه السلسلة تعبر عن رأي
المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن رأي المعهد.

الطبعة الأولى: معهد التخطيط القومي
2022

تقاطع ش صلاح سالم مع ش الطيران -
مدينة نصر - جمهورية مصر العربية
- ص ب 11765

0222621151 – 0222634747
Salah Salem intersection with Al
Egypt Tayran St, Nasr City, Cairo,
www.inp.edu.eg

حقوق الطبع والنشر محفوظة لمعهد التخطيط
القومي، يحظر إعادة النشر أو النسخ أو الاقتباس
بأي صورة إلا بإذن كتابي من معهد التخطيط
القومي أو بالإشارة إلى المصدر.

الطباعة والتنفيذ
معهد التخطيط القومي

سلسلة أوراق السياسات
في
التخطيط والتنمية المستدامة

تقديم

يتبنى معهد التخطيط القومي كبيت خبرة وطني، ومركز فكر لجميع أجهزة ومؤسسات الدولة بصفة عامة ووزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بصفة خاصة، إصدار هذه السلسلة من أوراق السياسات في مجالات التخطيط والتنمية المستدامة، كمبادرة علمية وعملية تهدف إلى دراسة القضايا الآنية والملحة التي تطرأ على الساحة في شتى المناحي، وتقييم آثارها وتداعياتها على الاقتصاد المصري، وذلك من خلال تحليل الأبعاد المختلفة للقضية محل الدراسة، وطرح بدائل للسياسات المختلفة، من قبل الخبراء والمتخصصين بغرض دعم صانعي السياسات ومتخذي القرارات.

أدت التطورات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم في المجالات التنموية المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والبيئية والثقافية وغيرها، إلى مزيد من التشبيك والتعقيد في عملية التنمية وتحقيق أهدافها، لذا يتطلب الأمر متابعة مستمرة لكافة التطورات الحادثة، ودراسة المستجدات أو المتغيرات على كافة المستويات العالمية والإقليمية والمحلية، والذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في قضايا التنمية المستدامة المختلفة وأولوياتها، ومن ثم قد تأتي الحاجة لإعادة صياغة الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يتناسب مع ما يفرضه الواقع الجديد المتغير على الدوام. وهو ما يمكن أن تقدمه السلسلة الحالية من أوراق السياسات.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذة الدكتورة/ هالة السعيد وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية ورئيس مجلس إدارة المعهد وجميع أعضاء مجلس الإدارة، لدعمهم المستمر لكافة أنشطة ومنتجات المعهد العلمية، كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير لجميع أعضاء الهيئة العلمية معدي أوراق هذه السلسلة، والتي تخضع للمراجعات والتدقيق من قبل المراكز العلمية المختصة بالمعهد، مع كل الأمل بغد مشرق يحمل كل الخير لمصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

الملخص

أدت التطورات التقنية الرقمية فائقة التطور إلى بروز معاملات شكلت ملامح نموذج اقتصادي جديد مغاير لقواعد اللعبة في النظم الاقتصادية المعروفة سواء الرأسمالية منها أو الاشتراكية، والتي انتشرت في أغلب دول العالم ومن بينها مصر، فيما يعرف بالاقتصاد التشاركي. والذي يقوم على فكرة تشاركية الموارد والأصول المملوكة ملكية خاصة، والمستخدم من أصحابها بأقل من طاقتها الممكنة بجعلها متاحة للآخرين في فترات عدم استخدامها من أصحابها.

وبعد مرور ما يقرب من عقدين على بروز مثل هذه المعاملات، من المتوقع منها إما أن تعيد صياغة النموذج الاقتصادي السائد حاليًا المعروف بالعولمة بشكل يدعم إيجابياته، والحد من متناقضاته وسلبياته، أو تقديم نموذجًا بديلًا يحقق متطلبات العيش الكريم للدول وشعوبها.

لهذا، تسعى الورقة الحالية إلى إلقاء الضوء على مفهوم الاقتصاد التشاركي ومقوماته، أنشطته وقطاعاته، تحدياته ومخاطره. وذلك بهدف لفت الانتباه إلى دور وأهمية هذا النموذج الواعد من ناحية، ومن ناحية أخرى الدعوة إلى فرد مساحة أكبر لدراسته، وتعميق البحث فيه لاستخلاص قوانينه ومبادئه والتي تحكم آليات عمله، ومن ناحية ثالثة طرح بعض السياسات التي تستهدف تعزيز إيجابيات المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري، ومواجهة تحدياتها، والحد من مخاطرها حتى يمكنها أن تساهم بقوة في دفع عجلة التنمية المستدامة التي تستهدفها مصر.

الكلمات الدالة

الاقتصاد التشاركي المصري - الاستهلاك التشاركي - اقتصاد الند للند - اقتصاد الدفع حسب الاستخدام - الإقراض من نظير إلى نظير.

المحتويات

1	مقدمة
2	1- مفهوم الاقتصاد التشاركي ومقوماته
2	1-1 ماهية الاقتصاد التشاركي وتعريفه
5	2-1 مقومات الاقتصاد التشاركي
6	1-2-1 طبيعة الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي
7	2-2-1 متغيرات سوق المعاملات التشاركية
11	2- أسباب انتشار المعاملات التشاركية
11	1-2 التوسع عالمياً في استخدام التقنيات الرقمية فائقة التطور
12	2-2 تفاقم المشكلات الاقتصادية المعاصرة وعدم القدرة على تجاوزها بالنماذج التقليدية
13	3-2 توافر فوائض من الطاقات المعطلة للموارد والأصول المتاحة
13	4-2 ضعف الموارد التمويلية وارتفاع تكلفة الحياة
14	5-2 تمتع سوق المعاملات التشاركية بخصائص تقترب بها من نموذج المنافسة الكاملة
15	3- تقديرات حجم المعاملات التشاركية
15	1-3 تقديرات المعاملات التشاركية عالمياً وعربياً
17	2-3 وضعية المعاملات التشاركية في الاقتصاد المصري
19	4- قطاعات الاقتصاد التشاركي الرئيسية
20	1-4 قطاع النقل والمواصلات التشاركية
21	2-4 قطاع السكن والضيافة التشاركية
23	4- 3 قطاع التمويل التشاركي
23	4-4 قطاع خدمة الملابس التشاركية
24	5-4 قطاع الطهي وتجهيز الأطعمة التشاركية
25	6-4 قطاع المكاتب الساخنة
26	5- إيجابيات الاقتصاد التشاركي
26	1-5 الاستخدام الاقتصادي الأمثل للموارد المتاحة
27	2-5 تشغيل العمالة وتوليد دخول إضافية
28	6- تحديات ومخاطر الاقتصاد التشاركي
28	1-6 انخفاض معدل الاحتفاظ بالموارد والأصول التشاركية
29	2-6 ضعف الضمانات وارتفاع المخاطر وتنوعها في المعاملات التشاركية

30	6-3 انعدام بدائل التشغيل بالاعتماد التام على التواصل الشبكي
30	7- السياسات الواجبة لتعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر
31	7-1 اعتراف الدولة بالمعاملات التشاركية
31	7-2 تقنين وتنظيم الاقتصاد التشاركي
33	7-3 تشجيع المعاملات التشاركية
34	7-4 دخول مؤسسات الدولة طرف في معاملات تشاركية
35	7-5 إنشاء وحدات إدارية حكومية للمعاملات التشاركية
36	7-6 تبني القطاع الثالث للمعاملات التشاركية باعتبارها نهج تنموي
38	أهم النتائج
41	أهم التوصيات
	المراجع

مقدمة

يُعد انتشار المعاملات التشاركية على نطاق واسع أحد نواتج اتساع وتغلغل التواصل الاجتماعي الرقمي في الحياة اليومية للإنسان المعاصر. حيث أصبحت البيئة الافتراضية أحادية البعد التي فرضتها التطورات التكنولوجية الرقمية المتلاحقة التي جعلت هذه البيئة الافتراضية بيئة نمطية معاشة، لها الغلبة والنصيب الأكبر من الممارسة الحياتية مقارنة ببيئة الواقع المجسم ثلاثي الأبعاد، الذي يميل العالم بفعل التغيرات التقنية المتلاحقة فائقة التطور إلى هجرته وتهميش أثره إلى أبعد الحدود الممكنة، والتي من المتوقع أن تؤول بنا خلال السنوات القليلة القادمة إلى عالم يقترب بالتمام إلى واقع افتراضي معزز ثلاثي الأبعاد، أو ما يمكن أن يسمى بعالم ما بعد الانترنت، أو ما يطلق عليه حاليًا بعالم الميتافيرس⁽¹⁾.

وقد شكلت هذه البيئة الافتراضية بوضعها الحالي ما قبل عالم الميتافيرس — المتوقع انطلاقة خلال السنوات القليلة القادمة — من ضمن ما شكلته بأبعاده التقنية والاجتماعية والاقتصادية ما يُسمى بمجتمع الشبكة Network Community الذي يعتبر بُعدًا مضافًا لأبعاد مجتمع المعلومات، والذي سادت فيه حاليًا الشبكات باعتبارها البنية التحتية الأساسية لهذا المجتمع من ناحية، وجهازه العصبي المسيطر بشقيه المركزي والطرفي على جميع متغيرات هذا المجتمع الشبكي، والمتحكم ... بمدلول الأمن السيبراني Cyber security - في مختلف العمليات والأنظمة المتعلقة به من ناحية أخرى.

فقد أصبح التواصل الشبكي في أحد أبعاده سوق افتراضية رائجة — خاصة بعد انتشار واستقرار وتقنين التجارة الإلكترونية، ونجاحها في اعتياد العالم على وسائلها وأدواتها لتبادل المنافع بالنموذج التشاركي القائم على الإتاحة المقننة للمشاركة المؤقتة أو المتقطعة في منفعة الأصول مع مالكيها

(1) يستخدم مصطلح الميتافيرس "Metaverse" — وهي كلمة تتكون من شقين الأول "meta" بمعنى "ما وراء" والثاني "verse" كلمة مصاغة من الكون — عادةً لوصف مفهوم الإصدارات المستقبلية للإنترنت أو ما بعد الانترنت، والمكون من مساحة ثلاثية الأبعاد ثابتة ومشتركة ومرتبطة بكون افتراضي مدرك. وقد لا تشير Metaverse بالمعنى الأوسع إلى العوالم الافتراضية فحسب، بل قد تشير إلى الإنترنت ككل، بما في ذلك النطاق الكامل للواقع المعزز الذي يمكن الإنسان من الحضور الفعلي المجسم في أماكن مختلفة من العالم بدون أن يغادر فيزيائيًا مكانه المتواجد فيه. أنظر في ذلك:-

– <https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%85%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%B1%D8%B3>

مقابل مبلغ مالي نظير هذه المشاركة، وذلك من خلال منصات رقمية متخصصة في تحقيق مطابقة الرغبات بين مالكي هذه الأصول، ومن يرغب في طلب التشارك على منفعتها.

1. مفهوم الاقتصاد التشاركي ومقوماته

تُعد التشاركية من الممارسات الاجتماعية ذات البُعد الاقتصادي التي اعتادها الإنسان في مراحل تطوره السابقة بشكل أو بآخر، ومن أبرز هذه المراحل التي أتمت بالتشاركية نظام المقايضة. كما نجد لهذه الممارسات مرجعية صريحة وواضحة في المجتمع المصري حتى وقت قريب، خاصة بين سكان البيئة الزراعية بمحافظات الصعيد، والريف في الدلتا، وسكان العشوائيات والأحياء الشعبية على أطراف محافظات الحضر. بيد أن هذه الممارسات كانت ومازالت — في أضيق الحدود — تمارس في إطار التضافر الاجتماعي بآلية المقايضة مثلها مثل المجاملات العينية أو النقدية التي تتداول في المناسبات المختلفة للأفراد. إلا أن التطور التكنولوجي انتقل بهذه الممارسات من ممارسة اجتماعية في الأساس، ولكن ذات بُعد اقتصادي، إلى ممارسة ذات أساس اقتصادي وبُعد اجتماعي، مما جعلها بالشكل الحالي المعروف عن التشاركية.

وتتيح التشاركية أشكالاً مختلفة من تبادل القيمة، حيث تشتمل على العديد من الجوانب منها ما يلي: - المقايضة، الاستهلاك التشاركي، الملكية المشتركة، تداول السلع المستعملة، اقتصاد الند للند، الاقتصاد الدائري، الاقتصاد عند الطلب، اقتصاد العمل المؤقت، اقتصاد الدفع حسب الاستخدام، الإقراض من نظير إلى نظير، التمويل الجماعي...إلخ. (2)

1.1 ماهية الاقتصاد التشاركي وتعريفه

تُعد التشاركية نهج ومنظومة استدعى وجودها عدم قدرة الأنظمة الحالية أو المهجورة على معالجة قضية من أخطر قضايا الوجود الإنساني التي يساهم على مدار الزمن في تفاقمها جميع البشر، وهي قضية استنزاف الموارد المتاحة، إما عن طريق عدم القدرة على رشادة استغلالها الاستغلال الأفضل، أو نتيجة ارتفاع نسبة المهدر منها بصوره المختلفة.

(2) <https://www.almrsl.com/post/933743>

Tawanna R. Dillahun; Xinyi Wang; Earnest Wheeler; Hao Fei Cheng; Brent Hecht; and Haiyi Zhu:

The Sharing Economy in Computing: A Systematic Literature Review, Proc, ACM Hum. -Comput.

Interact, Vol. (1), No. (2), Article (38), November 2017. p 4

وفي هذا الصدد، افترض أستاذ القانون بجامعة هارفارد يوشاي بنكلر، أن تقنية الشبكات قد تخفف من حدة هذه القضية من خلال ما أسماه "إنتاج النظراء القائم على الموارد المُشاعة"، وقد بدأ استخدام ذلك المسمى لأول مرة في عام 2002، وتدعم التشاركية الفكرة التي مفادها أن الأنظمة الخطية للإنتاج والتوزيع لا تتوافق مع الموارد المحدودة لكوننا، لذلك أصبحت الحاجة ملحة لابتكار مناهج بديلة، وهذا ما دعت إليه آني ليونارد في عام 2007 في فيلمها الوثائقي "قصة الأشياء"، وكذلك روج رايتشيل بوستمان ورو روجرز في كتابهما "ما هو لي هو لك" الصادر عام 2010 لقدرة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية التشاركية على معالجة مشكلة استنزاف الموارد العالمية، واستحداث أنماط جديدة لتطوير الثروات والقيمة الاجتماعية، وهو ذاته ما دعت إليه ليزا جانسكي⁽³⁾ في "أهمية المشاركة في مستقبل الأعمال" من خلال إعداد دليل عالمي للمؤسسات والمنشآت المهتمة بالاقتصاد التشاركي كالمجلة والمجموعة الإلكترونية Shareable.net وكذلك The People Who Share - وهي حملة ترمي إلى الترويج للاقتصاد التشاركي من خلال تنظيم يوم المشاركة العالمي، لتصل إلى أكثر من 70 مليون شخص في 192 دولة⁽⁴⁾، ويُعد كلاً من ماركوس فيلسون وجو سبيث هما أول من تعرضا لدراسة الاقتصاد التشاركي في العصر الحديث. وجاء ذلك في ورقة مقدمة منهما في سنة 1978 ناقشا فيها أثر التطورات التكنولوجية على سرعة انتشار ورواج الاستهلاك التشاركي.⁽⁵⁾

ويُعد ألجر Algar أول من استخدم مصطلح الاقتصاد التشاركي سنة 2007 بالمعنى المعروف عنه الآن. وفي سنة 2011 قام الباحثان بوتسمان وروجرز Botsman and Rogers بدراسة هذا المفهوم، وتقديمه باعتباره نموذج يسعى إلى تحول الاقتصاد بوضعه الحالي إلى اقتصاد اجتماعي غني، يقوم ويرتكز على نماذج الأعمال الجديدة والابتكار الجماعي، والتي تُعد المحرك الرئيسي لهذا الاقتصاد.⁽⁶⁾

⁽³⁾ https://www.ted.com/speakers/lisa_gansky

⁽⁴⁾ https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A

⁽⁵⁾ Felson, Marcus, Structure and Collaborative Consumption: A Routine Activity Approach, American Behavioral Scientist, 1978

⁽⁶⁾ Rachel Botsman and Roo Rogers. What's mine is yours: how collaborative consumption is changing the way we live, Collins London, 2011.

بيد أن البروز والانتشار الفعلي للاقتصاد التشاركي جاء بعد الأزمة المالية العالمية سنة 2008 للحد من أثارها السلبية التي على رأسها فقدان العمالة لوظائفها وضيق فرص العمل، مما حدة بالبعض إلى استغلال الموارد والأصول المادية والبشرية المتاحة لديهم لتطوير آليات التشاركية من آلية بمضمون اجتماعي ذات بُعد الاقتصادي، لجعلها ذات مضمون اقتصادي وبُعد اجتماعي وذلك من خلال وسائل التواصل الاجتماعي وتقنيات التواصل الشبكي. عن طريق تأسيس منصات رقمية للترويج لهذا النموذج الذي اتسع وشمل مختلف الأنشطة الاقتصادية.⁽⁷⁾

على أنه من الضروري أن نفصل بين مفهوم الاقتصاد التشاركي Sharing Economy بالدلالة التي تناولناها، ومفهوم الاقتصاديات التشاركية Participatory Economics أو المعروفة اختصاراً بالباريكون Parecon بالدلالة الأيدولوجية التي قدمت حتى تكون بديلاً عن النظم الاقتصادية التقليدية الرأسمالية والاشتراكية المعروفة ، والتي انبثقت من أعمال الناشط والمنظر السياسي مايكل ألبرت، وأعمال الاقتصادي روبرت هانيل منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين، والتي تجد جذورها في أعمال كارل ماركس الذي كان يرى أن كامل الطبقة العاملة خلال المرحلة التمهيديّة من الشيوعية والمتمثلة في الاشتراكية ستشارك أو تعمل تشاركياً في إدارة الاقتصاد الوطني⁽⁸⁾

ونتيجة لتعدد أبعاد التشاركية وحدائتها بالمفهوم الاقتصادي لا يوجد إتفاق على تعريف محدد يجمع بين طياته مقومات وأبعاد وماهية المعاملات التشاركية، والأنشطة التي يمكن تصنيفها وإدراجها — بناء على معايير معينة — ضمن معاملات وأنشطة الاقتصاد التشاركي، وتلك التي يمكن فصلها وتميزها عن أنشطة الاقتصاد الأخرى غير التشاركية.

فهناك العديد من التعريفات التي تناولت الاقتصاد التشاركي Sharing economy والتي لا تخرج عن مضمون التعريف الذي يعتبر الاقتصاد التشاركي "نموذج اقتصادي قائم على استخدام الشبكات الإلكترونية لتأجير ومشاركة وتبادل السلع والمنتجات والخدمات والخبرات الشخصية وبالتالي فهو نموذج يستند أساساً إلى الدور الكبير الذي تلعبه تقنيات الاتصال الحديثة في بناء وصنع العلاقات بين الأفراد، وبالتالي إتاحة الفرصة لتبادل ممتلكاتهم الخاصة بناءً على أساسيات العرض

(7) Juliet B. Schor and William Attwood-Charles, The sharing Economy- labor, Inequality and Social Connection on for-profit platforms, Wiley, Schor and Attwood-Charles, April 2017. p 2.

⁽⁸⁾https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A7%D8%AA_%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A9

والطلب" (9) أو أنه "نظام اجتماعي اقتصادي يقوم على مشاركة الموارد والأصول البشرية والمادية بين الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة، والمقصود في هذا النظام هو أن أي خدمة تجارية يمكن أن تقوم على مبدأ مشاركة الأفراد أو المؤسسات للأصول التي تمتلكها، بحيث يقدم الأفراد أو المؤسسات أصحاب هذه الأصول المتاحة دائما أو أحيانا خدمات مقابل أجر (10).

بيد أنه، وبناء على آلية وخصائص وصفات المعاملات التشاركية، والدوافع إلى قيامها وانتشارها وبالإضافة إلى الاطلاع على العديد من التعريفات التي تصدت لوضع تعريف محدد للاقتصاد التشاركي، يمكن وضع تعريف مقترح للاقتصاد التشاركي أو الاقتصاد القائم على المعاملات التشاركية بأنه: "منظومة اقتصادية من المعاملات ذات القيمة التي تستهدف من خلال التواصل الشبكي عبر منصات رقمية وسيطة متخصصة إلى التشارك المتقطع أو المؤقت في فائض الطاقة المعطلة من الموارد والأصول المادية والبشرية المتاحة المملوكة لأفراد أو جماعات أو مؤسسات ما، وذلك لإنجاز أعمال أو إشباع حاجات أفراد أو جماعات أو مؤسسات أخرى، وذلك بغرض تحقيق منافع مشتركة لجميع الأطراف"

1.2. مقومات الاقتصاد التشاركي

يتضح من التعريف السابق أن هناك مقومات أساسية يركز عليها الاقتصاد القائم على المعاملات التشاركية، وتشكل في تفاعلها منظومة متكاملة للاقتصاد التشاركي، والتي يمكن أن نوجزها في طبيعة الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي من جانب، وسوق المعاملات التشاركية بما تشمله من مقومات فرعية من جانب آخر. وذلك فيما يلي:

(9) دعاء سمير، الاقتصاد التشاركي وأثره على السياحة في مصر، المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة، جامعة الفيوم، المجلد (11)، العدد (1/3)، عدد خاص بأبحاث المؤتمر الدولي العاشر للسياحة والضيافة، شرم الشيخ، 8-11 فبراير 2017، ص 4

(10) <https://egyresmag.com/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%9F/>

1-2-1 - طبيعة الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي

لقد أعطى الاقتصاد التشاركي لمفهوم الملكية الخاصة بعددين إضافيين بجوار البعد التقليدي المتعارف عليه في الفكر الاقتصادي الرأسمالي بأنها (ملكية) خاصة. حيث نجد أن الملكية الخاصة في الاقتصاد التشاركي — التي تحتاج إلى دراسة متعمقة مستقلة — يمكن أن تكون ملكية خاصة فردية، ويقصد بها امتلاك شخص واحد أصل مع السماح للآخرين بإمكانية استخدامه من خلال المعاملات التشاركية. أو أن تكون الملكية ملكية خاصة تشاركية. ويقصد بها أن يمتلك مجموعة أشخاص (جمعات) أصل واحد مع إمكانية وصول جميع الملاك الجزئيين الآخرين لاستخدام هذا الأصل بأكمله⁽¹¹⁾. بيد أن هناك فرق واضح بين الملكية الخاصة في الفكر الرأسمالي، والملكية الخاصة في النهج التشاركي، ويتمثل الفرق في أن الملكية الخاصة في الفكر الرأسمالي تخضع للمبادئ التالية:-

- مبدأ القصر أو الاستثناء، ويقصد به أن يقتصر نفع الموارد والأصول الخاصة على من يحصل عليها فقط، مما يحول دون انتفاع الآخرين بها.
- مبدأ الاستبعاد، ويقصد به أن يستبعد من منفعة الموارد والأصول الخاصة من لا يستطيع دفع قيمتها.
- مبدأ أعباء المشاركة، ويقصد به أن توسيع نطاق الاستفادة من الموارد والأصول الخاصة للآخرين، يتطلب تحمل أعباء إضافية؛ إما بإنتاج أكثر وبالتالي تخصيص موارد إضافية، وبالتالي تكاليف إضافية، وإما باشتراك الآخرين للانتفاع بما هو قائم، وبالتالي حرمان صاحبها من قدر من هذه الموارد والأصول الخاصة، وتحمل عبء التضحية لاشتراك الآخرين لما بين يديه.

أما في النهج التشاركي فالأمر مختلف، نظرًا لإمكانية التشارك على منفعة المورد أو الأصل مقابل تحمل تكلفة الوصول أو الاستخدام الموقت فقط بدون التمتع بحق الحيازة الكامل الذي تؤكد الملكية الخاصة بالمفهوم الرأسمالي.

(11) https://www.mubasher.info/news/3655633/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D9%8A-%D8%B3%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7-%D8%B0%D8%A7-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D9%86-

فقد أعطى الاقتصاد التشاركي مفهوم جديد للملكية يمكن أن نطلق عليه "الملكية التجارية" حيث هناك إمكانية الحصول على الموارد والأصول واستخدامها (استعارة الملكية عند الاستخدام) بدون الاضطرار لامتلاكها (استعادة الملكية عند انتهاء فترة التشارك عليها)، وبالتالي سمحت المعاملات التشاركية للمستهلكين دفع "مقابل التجربة المؤقتة" بدلاً من تحمل تكلفة الشراء والحيازة. وذلك اعتماداً على نظم إمكانية الوصول Accessibility-based system تلك النظم التي تحدد قيمة لإمكانية الوصول للمنتج واستخدامه المؤقت بدون امتلاكه، وهي المعروفة بنظم الند للند Peer to Peer والذي جعل البعض يفضل تسمية الاقتصاد التشاركي باقتصاد النظير للنظير أو الند للند، ويعتبرونه أكثر دقة في التعبير عن هذا النموذج.

1-2-2- متغيرات سوق المعاملات التشاركية

يلعب التواصل الشبكي في المعاملات التشاركية دور السوق الرقمية لإجراء عمليات التشارك من خلال المنصات الرقمية المتخصصة في تحقيق التطابق بين رغبات أصحاب الموارد والأصول، ومن يرغب في التشارك على منفعة استخدامها. حيث يتحدد فيها حجم الطاقة المتشارك عليها من الموارد والأصول، وثمان التشارك التوازني المقبول من طرفي المعاملة طالبي وعارضي التشارك. بجانب النسبة التي تستقطع من الطرفين كعائد للمنصات الرقمية ومردود لأعمال إدارتها وعليه، يمكن القول أن سوق المعاملات التشاركية تقوم على مقومات رئيسية تتمثل فيما يلي:

- المنصة الرقمية المتخصصة في التوفيق والتواصل بين جانب العرض المتمثل في أصحاب الموارد والأصول، وجانب الطلب المتمثل في أصحاب الحاجة إلى منفعة هذه الموارد والأصول.

- أصحاب الموارد والأصول المعروضة منهم للتشارك على منفعة استخدامها.

- أصحاب الحاجة إلى منفعة استخدام مثل هذه الموارد والأصول التشاركية.

- السعر التوازني الذي يتحدد نتيجة العلاقة بين عرض المنتجات التي تتمثل في الطاقة المعطلة للموارد والأصول موضوع المعاملات التشاركية، وطلب التشارك عليه.

وتُعد المنصة الرقمية المتخصصة من ضمن المنشآت التي يمكن أن يطلق عليها المنظمة التخليية أو الافتراضية Virtual organization وهي سلاطة جديدة من المنظمات التي تعمل في بيئة العمل البديلة المعروفة ببيئة الواقع الافتراضي القائم على البتات Bits والومضات الإلكترونية

(وجود فعلي لكنه غير مجسم للعين المجردة)، أو الواقع المسطح كما أسماه دوجلاس ماك ويليامز في كتابه الصادر في لندن سنة 2015 بعنوان "الاقتصاد الأبيض المسطح: كيف يحول الاقتصاد الرقمي لندن ومدن المستقبل الأخرى"⁽¹²⁾.

وتؤسس هذه السلسلة من المنظمات في الواقع الافتراضي بواسطة المعالجة الرقمية ووسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتي تعتمد عليها أيضًا في تحقيق التواصل بين العاملين فيها، الذين لا يجمعهم بمنااسبة هذا العمل إطار مكاني محدد في بيئة الواقع الفعلي المجسم ثلاثي الأبعاد، ولكنهم موزعين ومتباعدين جغرافيًا يمارسون عملهم بالمشاركة الشبكية للبيانات والمعلومات لإنجاز أعمال المنظمة ومعاملاتها لتحقيق النتائج المرغوب فيها. هذه المنظمات قد تكون منظمات دائمة أو مؤقتة لغرض معين تنتهي بانتهاء إنجازها، كما أنها تدار من خلال هرم إلكتروني وكما أن عضويتها ديناميكية مرنة.

أما الطاقة المعطلة غير المستغلة سواء لأصل مادي (مثل العقارات أو السيارات أو الأدوات أو العدد أو المستلزمات أو الأجهزة أو الآلات ... وما إلى ذلك) أو لأصل بشري (القوى العاملة بمختلف صورها وتخصصاتها ودرجاتها المهنية) فإنها تمثل المنتجات محل المعاملات التشاركية حيث أن المعاملات التشاركية تقع على الاستخدام أو التوظيف المؤقت لفائض الطاقة المعطلة للأصل محل المعاملة لا على ملكيته. أما إذا انصبت على الموارد والأصول ذاتها، فإن هذه المعاملات لا تخرج عن كونها معاملات تقليدية غير تشاركية مثلها مثل المعاملات التجارية. لأنها تنتهي بنقل الحيازة والملكية بين طرفي المعاملة. بينما في المعاملات التشاركية لا يحدث نقل حيازة أو ملكية بل هو استئجار مؤقت لحين الحصول على منفعة الاستخدام المؤقت باستغلال جزء من فائض الطاقة المعطلة مقابل تحمل تكلفة هذا الاستخدام.

ويتمثل جانب العرض في المعاملات التشاركية في "ما يمكن أن يُعرض فعلاً للتشارك عليه من فائض الطاقة المعطلة غير المستغلة للموارد أو الأصول (سلعة أو خدمة) المتاحة من أصحابها، من خلال منصات التواصل الشبكي، خلال فترة زمنية محددة، نتيجة تفاعل حزمة من المتغيرات". وهذه المتغيرات يتم تقسيمها إلى نوعين كما يلي:

⁽¹²⁾ إسلام جمال الدين شوقي، ألوان الاقتصاد العشرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 2020، ص ص 73 : 80